

ملح المدينة في الفكر السوسيولوجي الجزائري نماذج مختارة

- 1- السعيد رشيد (*) جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع/ مخبر المجتمع الجزائري.
s.rechidi@univ-setif2.dz
- 2- كريمة فلاحي جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع/ مخبر المجتمع الجزائري.
k.fellahi@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2026/09/30

تاريخ القبول: 2026/09/27

تاريخ الإيداع: 2025/05/05

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مقارنة المدينة الجزائرية من وجهة نظر أربعة من ألمع باحثيها ممثلين في رشيد سيدي بومدين، وعبد الحميد دليمي ومدني صفار زيتون بالإضافة إلى إسماعيل قيرة. وخلصوا إلى أن المدينة مشروع سياسي ينفذ من قبل إدارة بيروقراطية وفق مقارنة برجوازية تستهدف معالجة مشكلاتها، ولأجل ذلك راهنوا على تقصي ممارسات الإدارة الحضرية وأساليب التنظيم التي تجسدها والتي تركز الأوضاع القائمة وتغفل تناقضات البناء الاجتماعي وسيطرة الجماعات المهيمنة.

الكلمات المفتاحية: مدينة، مشروع سياسي، إدارة حضرية، واقع.

The city's feature in Algerian sociological thought: selected models

Abstract

This research paper aims to examine the Algerian city through the perspectives of four of its most prominent researchers: Rachid Sidi Boumedine, Abdelhamid Delimi, Madani Saffar-Zitoun, and Ismaïl Guira. They concluded that the city is a political project implemented by a bureaucratic administration—guided by a bourgeois approach aimed at addressing urban problems. Consequently, they focused on investigating the practices of urban administration and the organizational methods it embodies; these practices, they argue, entrench the status quo while overlooking the contradictions inherent in the social structure and the dominance of hegemonic groups.

Keywords: City, political project, administration urban, reality urban.

* المؤلف المرسل: السعيد رشيد، s.rechidi@univ-setif2.dz



توطئة (مقدمة):

شكلت المدينة منذ زمن بعيد حقلا للبحث العلمي الإنساني من طرف المفكرين الباحثين والمؤرخين. وقد أثارت الدراسات جملة من الملاحظات وتشير أهمها إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافا جذريا في بنيته وتكوينه عما عرفته الإنسانية من قبل. فالمدينة بما تنطوي عليه من وظائف اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية هي مستقبل الإنسانية. إضافة إلى ذلك فإنها المحرك الأساسي للحدثة والكائن الوحيد الذي بإمكانه أن يتجدد.

ومن هذا المنطلق عرفت المدينة الجزائرية كغيرها من المدن العربية وحتى العالمية تغيرات جذرية حيث طالها التوسع الحضري هذه الظاهرة العالمية التي تعكس أثارا إيجابية على مستوى حركية الحياة والتطور، إلى جانب ما تفرزه من آثار سلبية باعتبار أنها نمت نمواً فوضوياً في غالبية جوانبها دون مراعاة لحاجيات الإنسان الايكولوجية، والنفسية والاجتماعية وما انطوي عليه ذلك من تدهور مس أغلب فئات المجتمع.

ولهذا فقد كانت المدينة موضوعاً لمواقف وتصورات مختلفة ومتعارضة ميزت تعارض أو تماهي توجهات الباحثين لنظرة النخب الحاكمة لمشاريعها الاجتماعية والسياسية التي تبنتها. ومن جهة أخرى فكثير ما تناول الباحثون الجزائريون وطلبة الدراسات العليا نمو وتطور المدينة الجزائرية من زوايا مختلفة وإن كانت في معظمها محاولات إسقاطية للأفكار الغربية على مدننا مع ما فيها من اختلافات واختلافات.

وعلى هذا الأساس تستهدف هذه الورقة البحثية الإشارة إلى ملمح المدينة في الفكر السوسيولوجي الجزائري من خلال نماذج مختارة، ممثلة في كل من الأساتذة رشيد سيدي بومدين، وعبد الحميد دليمي ومدني صغار زيتون إضافة إلى إسماعيل قيرة.

1- الأستاذ رشيد سيدي بومدين:

1-1- المدينة والفكرة المستحيلة:

يسعى رشيد سيدي بومدين إلى تأكيد الشحنة الايديولوجية للمدينة والتي تغطي على فلسفتها وأهدافها وذلك عندما ينطلق من محاولة إثبات أن "المدينة: فكرة مستحيلة" لاعتقاده بأنها "غير مناسبة كأداة للتحليل العلمي" بسبب شحنتها الأيديولوجية. ولذلك يعتبر أن هذه الفكرة "تشبه مفهوم الحقيبة، يمكنك وضع ما تريده فيها" علاوة على ذلك، فهي تخفي تأكيداً على حقوق الشرعية والحقوق... (bekhouche, 1998: 154) وسعى مرة أخرى لتأكيد ذلك عند حديثه عن المدن الجديدة بالقول إن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) الجديد، المعد في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ينقل جميع المفاهيم العصرية وجميع أدوات "التفكير الصحيح" العزيزة على الأيديولوجية الليبرالية الجديدة والتي تتماشى مع "قانون" السوق الشهير... ومن ثم يهدف التحليل المتعمق إلى تحديد وإجراء تحليل نقدي مفصل للتغيرات الرئيسية التي تم إدخالها في مفهوم التخطيط الإقليمي وفي النهج الذي يوجه الدراسات التي تكلف بها فسوف نكتفي نحن بملاحظة أهم ثلاثة تغييرات تتعلق: بدور الدولة - التي لم تعد اللاعب الوحيد - ثم المكان الاستراتيجي المنسوب إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأخيراً التأكيد المتكرر إلى حد ما على "المشاركة" الضرورية لجميع الفاعلين بما في ذلك "المجتمع المدني".

وعلى الرغم مما قاله الأستاذ أنفا عن الشحنة الايديولوجية التي تغطي على المدينة إلا أنه ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا أن هذا ليس خاصاً بالمدينة الجزائرية فكل مدن العالم بدون استثناء لها شحنتها الايديولوجية ولها هدفها الذي تسعى إلى تحقيقه، وبالنظر لارتباطها بالفكر المهيمن في وقته فهي تهيمن لحقبة زمنية معينة ثم تتحول عنها بتحول هذا الفكر. وضمن هذا المسعى أيضاً فإنه يتضح أن معظم الأنظمة والنخب الحاكمة في عالم اليوم هي



ليبرالية أساسا وهي تسعى لطرح أفكارها وتجسيدها على أرض الواقع ومن غير المتوقع أن تجسد أفكار غيرها وإن كانت من حين لآخر تستدمج بعض أفكار غيرها لسبب أو آخر. ومع تسليمنا أيضا بضعف وتقهر سلطة الدولة وضعف المشاركة الشعبية ومحدوديتها وبروز دور أكبر للقطاع الخاص في معظم دول العالم من جهة، فالتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أي مدى تختلف نظرة المواطنين وطموحاتهم مع قانون السوق الشهير؟ وهو سؤال جدير بالملاحظة في ظل شح موارد المواطنين وحاجتهم الماسة للسكن.

أضف إلى ذلك فإنه يقول بأنه يتعين علينا في نهاية المطاف - كما أشرنا بالفعل في عدة مناسبات - إلى أنه يتم تحديد كل شيء على المستوى المركزي. وبالتالي فإن الأسباب العميقة التي توجه إنشاء المدينة الجديدة والتي تحدد طريقة عملها قد يكون لها هدف مختلف تماما عن هدف "المدينة الجديدة" في ملمسها وأهميتها المادية. وهكذا فإن أحد أكبر القيود التي تعيق عمل هيئة التخطيط في مدينة جديدة هو أن قدرتها على اتخاذ القرار تقتصر على وسائل تنفيذ دراستها وتنفيذها. وأن مثل هذا الفرض يمنعه من تكيف أفعاله مع الحقائق التي يواجهها أو حتى مع التغييرات - غالبًا غير المتوقعة - في السياق الإقليمي الذي يتم فيه تنفيذ المشروع. (rachid sidi boumedine, 2022: 10) ولكن في اعتقادي أن المشكلة هنا ليس في من يقرر بل المشكلة هنا هي على أي أساس اتخذ القرار، ومن ثم فالذهاب إلى دراسات وأبحاث سابقة يمكن أن يحلحل الخل وينتج حلولاً ليس بالضرورة أن تكون جذرية ولكن قد تكون معتبرة.

1-2- المدن الجديدة في الجزائر وإشكالية المقاربة العابرة للتخصصات:

يوجه رشيد سيدي بومدين إلى أنه ينبغي تناول المدينة والمدن الجديدة على وجه الخصوص وفق مقاربة عابرة للتخصصات وعدم الاكتصار على تناول الجغرافي على ما فيه من منفعة إذ يقول إن الهدف هنا هو التفكير في المعاني المختلفة لمصطلح "مدينة جديدة". إلى المدينة التي يتم إنشاؤها وبالتالي إلى عملية تحقيقها وسياسات تكوينها (الجغرافي، ولكن أيضًا الاقتصادي والسياسي)، الأمر الذي يتطلب النظر إلى علاقات القوة التي تحكم هذا الإنجاز و"الحوكمة" في العمل... وإلى التمييز بين الطريقة التي ينظر بها الباحثون إلى هذه المدن والطريقة التي ينظر بها مديرو المشاريع إليها... أي فهم قواعد اللعبة المعمول بها. (rachid sidi boumedine, 2022: 12) فكمشغل ومدير لمشروع مدينة جديدة، أردت أن أوضح لماذا بدا لي أنه من الضروري (كي لا نقول إنه لا غنى عنه) أن أتوقف عن تقديم (أو تحليل) المدينة الجديدة كواقع نهائي مكتمل - على سبيل المثال لأنها ستكون قطبًا صناعيًا أو تكنولوجياً وظيفيًا - إذ ينبغي تكريس الجهود التحليلية بشكل أساسي لعمليات تنفيذ المشاريع نفسها وتأثيراتها. ثم إن الاهتمام بآثار المشروع يعني اعتباره في بيئته الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. هذا يعني أن هذا السياق يجب أن يتم تضمينه، بكل أبعاده ومكوناته في التفكير في المدينة الجديدة، من تصورها إلى آثارها المتوقعة. من هنا تنشأ الحاجة إلى التساؤل عن شروط نشأة المشروع - تصميمه - والجهات الفاعلة التي تقوم بتنفيذها بالإضافة إلى العديد من أصحاب المصلحة. ومن ثم يمكننا بالتالي قياس المخاطر المرتبطة بالقبول (من قبل المواطن ووسائل الإعلام وما إلى ذلك).

ومن جهة ثانية يسعى رشيد سيدي بومدين لتوضيح إشكالية العلاقة المأزومة بين الطرح السياسي والطرح الأكاديمي فهو يقول "حقيقة إن القرارات الإستراتيجية المتعلقة بمختلف مشاريع المدن الجديدة يتم اتخاذها على أعلى مستوى في الدولة وأن يتم نقلها من قبل الوزارات الإشرافية لا يمنع مع ذلك من منح تفويض السلطة لأولئك الذين يديرون مشروع ضمن المحيط الذي يحدده. وبناءً على تجربتي في المدن الجديدة فقد رسمت ملاحظة مفادها أن



النقاش الذي يثيرونه يشبه إلى حد بعيد حوار الصم. حيث نسمع خطاب المتخصصين وخاصة المتخصصين في التخطيط الإقليمي أو المخططين الحضريين الذين يديرون نوعاً من التثبيت على الكائن الرسمي "المدينة الجديدة" من خلال مناقشة وشرح أشكالها وطرق تحقيق محتوياتها الوظيفية أي باختصار تصميمها وأغراضها. وهذا النوع من الخطاب يُبنى ويُجادل في موضوع لا يشك مُصدرو هذه الخطابات في أنه قد اكتمل (عملياً في نفس اللحظة التي يُذكر فيها): إنه موقف أكدنا بالفعل مخاطره المحتملة. على الجانب الآخر يتم عرض كلمات الباحثين المرتبطة بشكل عام بتعقيد الحقائق الحضرية والإقليمية وكذلك تفاعلاتهم. يتمثل نهجهم بالأحرى في التشكيك في المشاريع وأهميتها. إنهم يتساءلون عن أنفسهم آخذين في الاعتبار أن المدينة ليست مجرد شكل وأن خصوصيتها تتبع بشكل أساسي من وظائفها ومكانها وعلاقاتها مع المنطقة المحيطة بها وكذلك من اندماجها في الشبكة الحضرية الإقليمية والوطنية. فهي بالنسبة لهم كائن حي يتميز بقدرته على التطور والتحول بدلاً من مجرد طابعه المادي. ومن هنا تكرر استجواب الباحثين حول جدوى هذه الإنجازات. (rachid sidi boumedine, 2022: 13)

في الواقع من خلال تلخيص المناقشة بهذه الطريقة وبالعودة إلى المشروع (المدينة جديدة) لأنه مشروع دولة ومشروع دولة على هذا النحو هو أولاً وقبل كل شيء مشروع سياسي. من هذه الزاوية يمكننا التساؤل عن المشاريع المختلفة مرة أخرى لمحاولة فهم لماذا وكيف تم تخصيص مهام متتالية لكل منها على الرغم من أنها عنصر واحد فقط من نفس مجموعة الأشياء المادية والتي تغيرت أهدافها بمرور الوقت. وعلى عكس العمل الذي يتم تسليمه لمستخدميه بمجرد الانتهاء منه لا يمكن لـ "المدينة" الجديدة أن تنتظر العشرين عاماً التي يتطلب استكمالها حتى تكون قابلة للاستخدام لذلك يجب أن تكون قادرة على تقديم "قطع" متتالية قابلة للحياة (أجنة نوى مستقبلية) في غضون ذلك... فإن مشروع المدينة الجديدة يرتكز على واقع يومي راهن والتي لها تأثيرات مختلفة (على الاستقرار والهجرة وما إلى ذلك). وليست هذه هي الحيلة الوحيدة أو الخادعة التي تولدها المدن الجديدة لتأسيس مشروع سياسي. إن تعميم الصور الافتراضية سواء من قبل المخططين الحضريين وشركات التطوير والمهندسين المعماريين أو حتى من قبل المسؤولين عن التسويق الحضري يسهل إلى حد كبير هذه الطريقة في تقديم وإخفاء حقيقة أن المستخدمين سيضطرون إلى العيش بشكل ملموس لسنوات. (rachid sidi boumedine, 2022: 14)

وهنا ومع تسليمنا بكل ذلك فينبغي في اعتقادي أن لا نغفل أن هناك الكثير من تجارب الدول الناجحة في هذا الإطار والتي استندت كلها إلى خلفيات أيديولوجية وإلى قرار سياسي ملزم وكلها على مر السنين واجهت صعوبات وعراقيل وتحديات وظهرت عليها اختلالات عند الإنجاز ومع ذلك عملت هذه الدول على تدارك البعض منها وهي مع ذلك استمرت في النمو والتحول إلى الآن.

1-3- الأستاذ رشيد سيدي بومدين والمسألة الحضرية في الجزائر:

في عمله الموسوم بـ المدن الخرسانية مقابل الأحياء الفقيرة. مائة عام من العشوائيات في الجزائر العاصمة (Bétonvilles contre bidonvilles. Cent ans de bidonvilles à Alger) يقدم لنا رشيد سيدي بومدين مقارنة طويلة الأمد للمسألة الحضرية في الجزائر يحللها في علاقة يريد أن تكون جدلية مع السؤال الاجتماعي: لا يمكن فهم السؤال الحضري بدون طرحه في سياق مجتمعي. ولا يمكن حصرها في الإسكان فقط ولكنها مسألة اجتماعية حقيقية. مدينة الصفيح في قبولها الواسع (موطن غير مستقر وغير منظم)، هي جزء من منطق الاستراتيجيات السكنية التي طورها السكان الذين يطالبون بالتالي بحقهم في المدينة. ويخلص إلى أنه من المفارقات أن المنطق الاستعماري ومنطق الجزائر المستقلة (المتجسد في أهداف ميثاق الجزائر) يمكن أن يكون مختلفاً تماماً. ومع ذلك



فإن إنتاج المدينة سي طرح مرة أخرى بعبارة مختلفة ولكن بتأثيرات مماثلة هذا وجهاً لوجه بين منطق الدولة (المدينة المخططة) والمنطق غير المتجانس للسكان (المدينة الحقيقية) (belguidoum, 2019: 314). فالمدينة، مكان عدد من المزايا المادية والرمزية التي لا يزال الوصول إليها غير متساوٍ تولد نظاماً للاصطفاف يكون حي الصفيح أحد التعبيرات عنه. في انتظار التسوية أو انتظار إعادة الإسكان يمكن أن تكون استراتيجيات السكان مختلفة ولكنها تعبر عن نفس الواقع: الحق في المدينة. يوضح المؤلف أن هذه الأحياء "المركبة" للغاية (الأحياء الفقيرة، غير المستقرة، غير الرسمية، إلخ) هي نتاج استراتيجيات مختلفة للفاعلين الذين ينتظرون التغيير. (belguidoum, 2019: 314)

ومع ذلك وخلافاً لمنطق ما تريده السلطة وما يريده المواطن هل يمكننا الحديث هنا عن منطق يتجاوز هذا وذاك منطق واقعي يتجاوز ما هو كائن - خطاب السلطة - ويتجاوز كذلك ما ينبغي أن يكون - رغبة المواطن - إلى ما هو ممكن التحقيق على أرض الواقع وإلى كيف يمكن تحقيقه.

2- الأستاذ عبد الحميد دليمي:

2-1- المدينة كمنتج اجتماعي، وتاريخي، وسياسي، وايدولوجي:

يذهب عبد الحميد دليمي إلى اعتبار المدينة منتجا اجتماعيا وتاريخيا وسياسيا وايدولوجيا فهي بالنسبة له "ذلك المكان المرغوب فيه". وهي جسم وعقل عادات وتقاليد وهي إطار حياتي وإنتاج اجتماعي تاريخي وعمل فني وهي تحمل جمالا وآدابا تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي وفي إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ويأتي التمايز من هذا التكوين السياسي والإيديولوجي للحيز (دليمي، 2007: 172). ولهذا يقول بأن دراسة المدينة "يدفعنا إلى تحليل أولا البنية الاجتماعية وتبعية العناصر تجاه النظام" (دليمي، د ت: 12). ومع تسليمنا بما يذهب إليه الأستاذ دليمي باعتبار المدينة منتجا اجتماعيا وفق ايدولوجية معينة ومع ذلك فهذه الايدولوجية وهذا المنتج الاجتماعي يمسه التحول والتغير، فهما ليس ثابتين في المطلق ويتحولان بمرور الزمن وإن ظلا ثابتين لحقب معينة قد تطول أو تقصر.

ومن جهة أخرى فهو يرى بأن الإدارة البيروقراطية أداة منفذة للتوجيه السياسي، حيث يأتي في هذا النموذج تخطيط المصالح الاجتماعية من المركزية وهذا يدل على أن الإعلام الضروري يأتي من الأعلى وأن التعليمات العامة تنقسم إلى توجيهات وأوامر متخصصة يستخدم كل إطار التعليمات دون استعمال كفاءته. هذه الصورة وهذا النموذج مرفوض لأن الإدارة تستعمل كأداة وآلة في خدمة مصالح جماعة أقلية في المركزية... تسيطر الصفوة والقوى الاجتماعية على المنظمات المنسقة وتحدد فيه القوانين والمعايير والقواعد والضوابط في المركزية بحيث تأخذ بعين الاعتبار جميع التخصصات... فالنموذج تعبوي يتميز بتكوين سلسلة من مراكز السلطة ويكون أحكاما مسبقة ويضعها تحت وصاية المجلس التنفيذي للبلدية. على هذا الأساس يقوم الخلاف والنزاع وتعارض المصالح وتتضارب في صنع وصيغة القوانين (دليمي، 2004: 49). ولكن مع إقرارنا بأن الإدارة البيروقراطية وفي كل العالم وليس الجزائر فقط هي أداة منفذة للقرار السياسي الذي ليس دائما واحدا في كل الدول ولا في كل المراحل السياسية التي تمر بها المدينة ومن ثم فمن الممكن أن تتغير القواعد والقوانين واللوائح مع مرور الزمن كما تتحول الإرادة السياسية بفعل ضغط مختلف الفواعل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهو ما شهدته المدينة الجزائرية عبر مختلف محطاتها.



ولهذا نجده في معرض حديثه عن العمارة وأزمة النظام الإداري للمجموعات المحلية في الجزائر يقول بأن الفرق يتبين بين عدم التركيز الإداري واللامركزية الإدارية ففي النوع الأول تمنح الهيئات اختصاصات تنفيذية تتجه غالبا إلى بعض الاختصاصات التقريرية في القضايا التي لا تتسم بالأهمية الكبيرة. يمنح تنظيم الإدارة اللامركزية السلطات المحلية اختصاصات تقريرية وتنفيذية في القضايا ذات الأهمية الحاسمة رغم أنها تبقى تحت وصاية الدولة هذا لا يعني الإفراط في الوصاية والرقابة ولا يخل بمبدأ الاستقلال الذي تتمتع به هذه الهيئات بينما يفقد نظام الإدارة اللامركزية قوامه لما تتمتع الأجهزة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ومباشرة نشاطها دون مراقبة. ويتضح لنا من هذا أن مقومات التنظيم اللامركزية هي: الشخصية المعنوية، والاستقلال المالي والإداري. وإذا كانت هذه العناصر تؤكد مبدأ الاستقلال عن السلطة المركزية، فإن نظام الوصاية يبقى محافظا على وجوده وحضوره وأن هذا المصطلح يحمل بعض التعسف في حق الهيئات واتهامها بالقصور. فإن البعض يفضل تسميتها "أجهزة الرقابة الإدارية". حيث تجري الوصاية الإدارية ضمن إدارة لامركزية كما سبقت الإشارة إلى ذلك ومن أمثلة ذلك المراقبة التي يمارسها وزير الداخلية على مداولات المجلس الشعبي البلدي أو المجلس الولائي. تشمل الوصاية والرقابة على أعمال الأفراد والمجالس حيث تكون في الأول بالتصديق أو بالإلغاء أو الرقابة على المجلس فتكون إما بإيقافه أو حله. فالرقابة من الوسائل الفعالة لتقويم أي انحراف يشوب الكفاية لأنها تكشف عن المخالفات وقصور الأداء ثم تشخيص أوجه العلاج اللازم، وتتخذ لتدارك هذا القصور (دليمي، 2004: 40). ومع ذلك فحري بنا أن نعلم هنا أنه وبالرغم من أن التركيز الإداري واللامركزية الإدارية هما نمطا تسيير عرفا في العديد من دول العالم ولكل منهما أوجه إيجابية وأخرى سلبية وأن التعامل معهما يختلف من دولة لأخرى عبر سنين تطبيقهما فقد مرا من الفصل والاختيار بينهما إلى محاولة المزج والمفاضلة وأن كل دولة لها تجربتها في ذلك والتي تحاول تحسينها مع الزمن وأن ما وصلت إليه الجزائر اليوم هو نتيجة لتراكم خبرات الفرد الجزائري للعديد من السنين في هذا المجال والعجلة لم ولن تتوقف اليوم أو غدا.

2-2- الأستاذ عبد الحميد دليمي وصورة المدينة:

يذهب الأستاذ عبد الحميد دليمي إلى أنه للحديث عن صورة المدينة الجزائرية اليوم ينبغي أولا العودة إلى مخطط المدينة لأنه يقدم كما يقول "الرسوم الهندسية للإنجازات - ما أنجز من مبان وتجهيزات- عبر المراحل التاريخية المتتالية للبناء وبين بصورة جلية ما هي الطرق المعتمد عليها في تنظيم الأشكال. فمن خلاله نحدد الإمدادات العمرانية وعمليات التطور العمراني والحراك الذي يحدث للحي وللمدينة. علاوة على ذلك نستنتج من قراءة المخططات المختلفة للمدن أن البشر لم يصل في البناء إلى إنتاج مدينة في مستوى النموذج الإنسان وفي مستوى التعميم. لعل ذلك يرجع أساسا إلى أن المدينة تأخذ شكل وصفة موضعها وموقعها وترسم صورة ثقافة سلطتها ومسيرها بالإضافة إلى ما يفرضه سكانها. وهي في الواقع تفلت في تنميتها وطبيعتها تطورها من إرادة صانعيها وتهرب من التعبير المرسوم (دليمي، 2007: 164). وهذا إقرار من الأستاذ عبد الحميد دليمي مع نبذة من الحسرة إلى أن ما وصلنا إليه لا يرقى إلى مستوى الطموح الذي نريده.

ومن هذا المنطلق يتساءل بعد ذلك هل الحديث عن المدينة الجزائرية له معنى؟ ويجب عن ذلك بالقول: إن الحديث عن المدن الجزائرية ليس له معنى في زمن العولمة خاصة وأن نسبة الديون قصيرة وطويلة المدى مرتفعة جدا والمساءلة النقدية لازالت لم تهتم بالتوازنات الكبرى وبخاصة عندما تراجعت الكثير من الشركات والمصانع عن السياسة الاقتصادية المحلية بسبب المنافسة العالمية الحادة وخاصة عندما أصبح لا فائدة في الاستثمار في الموارد



البشرية والتي لا زالت أساس أي تقدم مجتمعي في أي بلد. وبالإضافة إلى التراجع عن الصناعة الثقيلة في الجزائر واعتبار أنها غير قادرة على المنافسة الصناعية العالمية بحجة أنها أصبحت قديمة وتحتاج إلى تجديد زيادة على ذلك البيروقراطية التي تتصف بها البنوك الجزائرية ونحن نعلم بأنها تمثل العمود الفقري لأي تنمية. غير أن بعض المدن الجزائرية بإمكانها أن تتنافس بينها من حيث إنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية هائلة بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة لما تنتهج سياسة اقتصادية لينة لجلب استثمارات المؤسسات العالمية الكبرى وأن تأتي بالأموال من الاقتراض من الدولة (دليمي، 2001: 189). وبالمقابل تفتقر المدينة في الجزائر إلى حلول سريعة. وأمام الأزمة الحضرية الخائفة والهامة الاجتماعية تلجأ دائما إلى الاستعانة المالية من الدولة وهذا ما يزيد فقر (دليمي، 2001: 190). لكن السؤال هنا وفي ظل غياب المنافسة العالمية إن لم نقل خروج المدينة الجزائرية من المنافسة أصلا والحاجة الدائمة إلى الاستثمار هل يلزم أن تكون المدينة الجزائرية مع ذلك شبيهة لبقية مدن العالم الرائدة وفق هذا المنظور أم عليها أن تبحث عن بدائل داخلية بالرغم مما يقال عليها وأن تراكم خبراتها وتبني تجربتها الخاصة بها.

2-3- الأستاذ عبد الحميد دليمي أزمة المدينة والأزمة الحضرية:

يذهب الأستاذ عبد الحميد دليمي إلى أن أزمة المدينة هي نتاج للأزمة الحضرية ككل إذ تعد الأزمة الحضرية وما يرتبط بها من "مشكلات الإسكان" إخفاق التخطيط و"فخ الفقر" مفردات مشتركة في الأحاديث الجارية... إن المدن اختصار تظهر وكأنها في ورطة.... بالرغم من أن المساهمة التي قدمها الأكاديميون لفهم المدينة (وخاصة منهم الأكاديميون الجغرافيون) كانت لها بعض الأهمية لكنها لم تؤد إلى أي تحسن يذكر فيما يتعلق بتخطيط المدن وسياساتها. والسبب في هذا يرجع إلى التحجر الغريب في النظرية الموجهة للدراسات الحضرية: فالمدن ذاتها راحت تتغير كاستجابة للتحويلات الحاصلة في مجال التكنولوجيات والإنتاج والتوزيع وكذا البيئة الاجتماعية للسكان... وهنا يتوجب علينا أن نسوق ملاحظتين هامتين... الملاحظة الأولى هي أنه يجب أن نتذكر بأن المدن في البلاد الإسلامية تشكل عالما آخر له مفارقاته وخصائصه التي تميزه عن عالم الريف... وضمن هذا المنظور تؤكد المعطيات الواقعية أن الحراك السكاني ونعني به الهجرة من الريف إلى المدينة تترك وراءها أثارا سلبية في الريف، حيث يفقد الريف بسببها الزاد الاجتماعي الضروري لحيويته لحساب المدينة الذي تتلقى هذا الزاد ولا تستطيع أحيانا استيعابه مما يفرز تلك المفارقات التي سبقت الإشارة إليها. والملاحظة الثانية وهي أنه بالنظر إلى أي من النماذج أو النظريات لا بد أن نضع في الأذهان تلك التأثيرات الخاصة للمميزات الثقافية في مختلف المجتمعات (دليمي، 2007: 117-118). وهو ما يعني في نظرنا السعي للتوجه نحو مقاربة عابرة للتخصصات في النظرة إلى المدينة من جهة، والسعي من جهة ثانية إلى مقاربة تكاملية بين الريف والمدينة وما يمكن أن يقدمه كل منهما للآخر.

ونظرا للصعوبات التي عرفها قطاع الإسكان "نتيجة لنقص في التأطير وسوء تنظيمه والاستعمال اللاعقلاني للإمكانات المتوفرة. أفرزت هذه العوامل شبكة حضرية فوضوية عمارات متناثرة مشتتة أنتجت صورة لمجال مفكك غير مدروس علميا من حيث التجهيزات الجماعية والمساحات الخضراء. ومخطط بعيد عن الإنسانية يفتقر إلى الفهم الحقيقي للحياة في الحي الحضري، وغياب معنى الجيرة وانفصال بين الشبكة الحضرية الجديدة والقديمة وعدم وجود انتقال من الواحدة إلى الأخرى. وأعطى تشابه الأنماط طابعا واحدا للمدينة" (دليمي، 2004: 69). وبالنتيجة "لا تتمركز تدخلات الدولة إلا في بناء المساكن بطريقة سريعة وتهمل المحيط والتجهيزات المرافقة، وانفصال واضح بين الإطار الحياتي وباقي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ومشاركة السكان ضرورة، ودرجة التزام المنتخبين



ضعيفة، وتقل الإدارة" (دليمي، 2004: 111). ومع إقرارنا بما أشار إليه الاستاذ من أزمة التأطير وتدخل الدولة في بناء المساكن بطريقة سريعة ولكننا مع ذلك نقر أيضا بأن أزمة السكن المستقلة يلزمها تدخل سريع وأن تراكم التجارب والخبرات والتدخلات المستمرة والمتتالية من شأنها إزالة ولو جزء يسير من الاختلالات الناتجة. ومن ثم فإن أزمة المدينة الجزائرية هي أزمة الفكر وأزمة البنيات الحضرية، أزمة تتعلق بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي ضوء هذا المناخ نجد أن المدينة الجزائرية لا زالت تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن الأمر الذي أنتج خلا في التماسك الاجتماعي وأدى إلى فوضى في توزيع السكن وزاد من حدة الانحراف والعنف والإجرام. دفعت جميع هذه العوامل السكان إلى الانعزال وعجزوا عن التكيف مع التغير السريع في شتى مجالات الحياة هذا التغير السريع له نتائج نفسية الجماعة التي يمكن أن تقلب إلى داء خطير، إن لم يقو الإنسان الجزائري على ضبط مسيرته نحو الاندماج بإنشائه في مختلف الميادين (دليمي، 2007: 164).

2-4- الأستاذ عبد الحميد دليمي الطفل والعائلات الشريفة:

وفي مسعى للفت الانتباه لمختلف الفئات الاجتماعية الهشة في المدينة يذهب الأستاذ عبد الحميد دليمي إلى القول: إنه من الضروري توفير مساحات وفضاء اجتماعي لكل الفئات الاجتماعية وحسب فئات العمر ولا يكون إلا بمشاركة هذه الفئات للإجابة الهادفة والدقيقة التي تتوافق مع إدراك وإحساس السكان وتتعلق أساسا بالتنظيم اليومي للحياة الثقافية والاجتماعية بالحي وبالمدينة. تعتبر التجهيزات العامة والخاصة أماكن لالتقاء السكان والمكان للتجمع وللمكوث لوقت طويل ولا تعتبر مساحة للعبور السري وفضاءات تستقبل جماعة كبيرة من السكان من أجل أهداف ووظائف مرتبطة بالخدمات العامة المشتركة تحيط بالتجهيز وتتضمنه (دليمي، د ت: 68).

ولكن مع الأسف فإنه لا يسعنا إلا الإقرار أمام هذا الأمل بأن ما هو موجود وإن كان غير كافٍ ولا يفي بمطالب مختلف الفئات الاجتماعية إلا أنه مع ذلك هو في الأساس مطلب الفئات الاجتماعية من الجيل الماضي وعلينا أن نواكب التحولات الاجتماعية وما يناسبها من فضاءات اجتماعية فجيل الأمس غير جيل اليوم ومطالب الأمس غير مطالب اليوم، فجيل الأمس كان يطالب بالفضاءات الواسعة أما جيل اليوم فتكاد تكفيه الزوايا المظلمة من الغرفة. ومما لا شك فيه أن أول هذه الحقوق هو الحق في السكن ولذلك نجد الأستاذ دليمي يذهب إلى القول بأن الحق في السكن حق أساسي للأفراد وهو جزء جوهري من الحق في الحياة، ويعتبر الإسكان من الحاجات الأساسية التي يجب توفرها لعمامة الشعب. على هذا الأساس تتحول هذه الظاهرة إلى سياسة اجتماعية في ميدان السكن على درجة عالية من الأهمية (دليمي، 2004: 54). إذ فرضت أزمة الإسكان من خلال صعوبة إيجاد الأموال اللازمة لإقامة مشاريع بناء جديدة، على الحكومة أن تفتح المجال للترقية العقارية الخاصة لتستثمر أموالها في ميدان إنجاز المساكن الأفقية والرأسية... إلى حد الآن لم تتوفر الإجراءات القانونية الواضحة التي تدافع عن حقوق المواطن. لفت انتباهنا عند دراسة هذه المشاريع الجماعية والفردية عامل واحد يعتبر في نظرنا مهما وهو أثمان المساكن. على هذا الأساس نستطيع أن نستخلص أن الطبقة المتوسطة وما فوق المتوسطة لا تستطيع أبدا أن تحصل على مسكن من هذا القطاع (دليمي، 2004: 59).

وفي معرض حديثه عن مختلف الفئات الاجتماعية يخص الطفل باعتباره أضعف هذه الفئات إذ يقول بأن كل طفل يحتاج إلى مكان للإيواء، إن المسكن يوفر أكثر من مجرد مظهر فيزيقي للإيواء. فهو يثبت العائلة ويرسخها اجتماعيا ضمن الجماعة الإنسانية كما يمنح للأطفال الاستقرار والأمان اللذين يحتاجهما للنمو والتطور... وإلى



جانب ذلك فالمتجول عبر القطر الجزائري بالأمس واليوم يلاحظ أن هناك ارتفاعا سريعا في عدد العائلات المتشردة. ورغم بعض الحلول الجزئية الترقية إلا أن النزوح الريفي نحو المدن، وازدياد معدل المواليد في الحواضر والتحول غير المسبوق لبنية العائلة الجزائرية من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية المفتعلة الحادة المترتبة عن التحول العشوائي الفوضوي المفاجئ من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وما صاحب ذلك من إفلاس المؤسسات والشركات الاقتصادية والتسريح الجماعي للعاملين بمئات الآلاف وهي الكارثة التي أدت إلى إفقار جماعي للطبقة العاملة ودفع نسبة منها إلى حالة البؤس والتشرد لعجز بعضهم عن دفع الكراء وحرمان بعضهم من إمكانية الحصول على سكن لائق. كل ذلك أدى إلى الحالة الكارثية التي باتت تعيشها كثير من العوائل الجزائرية المحرومة (دليمي، 2008: 525). وضمن هذا المسعى وبعيدا عن حاجة الطفل إلى المأوى وأسباب انحصار ذلك لا يزال طفل اليوم في حاجة ماسة لا إلى المأوى فقط بل أيضا إلى فضاءات اجتماعية متخصصة تواكب التحولات المجتمعية وتطلعاتها.

3- الأستاذ مدني صفار زيتون:

3-1- المدينة كمركز للنخبة الحاكمة، ومكان تجسيد الريع البترولي من خلال الاستيلاء على الفضاء:

ينطلق الأستاذ مدني صفار هنا من ثلاث مسلمات يراها جوهرية في حديثه عن المدينة الجزائرية وهي أن المدينة هي مركز للنخبة الحاكمة وثانيا مكان لتجسيد الريع البترولي وثالثا أن كل ذلك يتم من خلال الاستيلاء على الفضاء ولكنه مع ذلك يقر بصعوبة تطبيق المنظور (الماركسي) على الواقع الجزائري بسبب عدم شفافية الحقائق ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الطبقات الاجتماعية وصراعها... فحسب هذا المنظور فالمدينة في الوطن العربي ليست من صنع السلطات وحدها وإنما هنالك تضافر عاملين في خلق المدينة هما: عامل السلطات السياسية التي تلعب دورا في خلق المدينة. وهذا بواسطة التوجيه العمراني والتهيئة الحضرية. وكل ما تحمله من وسائل وأدوات. ومن جهة أخرى السكان بواسطة الإستراتيجيات العائلية والحركية الحضرية إذ يعملون على خلق المدينة بطريقتهم. وتبدو الإستراتيجيات العائلية أكثر بوضوح في الأحياء العشوائية الموجودة بضواحي المدن. إذ هناك أجزاء كاملة من المدن العربية تم خلقها خارج النطاق الحضري الرسمي (zitoun, 2009: d). فالسياق الذي برزت فيه البنايات لا يمكن عزله عن عملية التحضر التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والسياسات الحضرية التي تبنتها السلطات العمومية". ذلك أن المدينة مركز النخبة الحاكمة ومكان تجسيد الريع البترولي" (zitoun, 2009: 11). ومع ذلك فإن الحديث عن المنظور الماركسي بعد كل هذه السنوات وبعد التحولات التي واكبت السلطة والمجتمع الجزائري ككل أصبح أكثر صعوبة اليوم في مقارنة المجتمع الجزائري. ولا يزال العاملان الآخران المساهمان في خلق المدينة والذين ذكرهما الأستاذ صفار ممثلين في السلطة والسكان وموجودين لكن الحلقة لا تزال تضيق لصالح السلطات بالنظر إلى مشاريع السكن العمودي المعتمدة بكثرة مؤخرا في حين ضيقت مجال الأحياء العشوائية.

وفي هذا الإطار أيضا تقدم لنا مساهمة مدني صفار زيتون "الجزائر اليوم: مدينة تبحث عن علاماتها الاجتماعية" من جانبها الوجه الآخر للمدينة: الذي اقترب من خلال ممارسات وعمليات الاستيلاء على الفضاء من قبل سكانها بتوزيع سكان الجزائر العاصمة وفقاً لخصائصهم الاجتماعية في الفضاء فهو يوضح لنا كيف تخلت الطبقات الاجتماعية الثرية تدريجياً عن المدينة التي غزتها الأنشطة الثالثة للاستيطان في البلديات الطرفية الممتدة لأحياء المرتفعات الراقية. في نفس النهج الذي ينتبه إلى الطريقة التي يتم بها بناء العمران بشكل أساسي "من الأسفل" من خلال ممارسات المقيمين (zitoun, 2009: 15-19). وبعد كل هذه السنين لا تزال نفس طريقة العمل ولا يزال البحث



عن فضاءات جديدة ترقى لمستوى طموح الطبقات الاجتماعية الثرية. وضمن هذا المسعى أيضا فإن الاستاذ صفار يشير أيضا إلى أنه في حالة الجزائر العاصمة فإن العلاقات الشخصية هي طريقة أخرى لتسمية سلسلة التوزيع والإقامة اللاشكلية والتي باتت تعد من الوسائل المفضلة والموصلة للمجال ويضيف في مقام آخر بأنه وبالفعل فإن ملاحظة أفعال التوزيع وامتلاك وإنتاج المجال في سياق العاصمة يوضح أننا نهتم بظاهرة تركيز لكل الصراعات حول رهان التموضع في داخل مختلف الأجهزة الرسمية (البلدية، النقابة) أو اللارسمية (جماعة، شبكة، سلسلة خفية) والتي تسمح بأخذ الممتلكات المجالية على المستوى المحلي، فشبكة سلسلة الاحتلال التي تشكلت في الوسط الحضري لها هياكل في غالب الأحيان (سليمان، 2019: 138).

ومن جهة ثانية يقول بأن الدولة سيطرت على القنوات الرسمية لتوزيع العقار منذ الاستقلال إذ سارعت بعد الاستقلال إلى امتلاك هذه الأملاك التي تركها المعمرون عن طريق سلسلة من القوانين والملاحظ على المنطق الذي سبقت به هذه الأملاك أنه كان يعمل لصالح الفئات المتوسطة من المجتمع بحكم وعيها وإمكانياتها المادية من جهة. ومن جهة أخرى كان لتدخل الدولة أثر في امتلاك هذه الفئات المتوسطة لتلك الأملاك وذلك من خلال الإجراءات المتخذة. هذا الامتلاك عمل لصالح الفئات التي وجد فيها النظام السياسي آنذاك دعما" (zitoun, 1997: 125). ثم حتى الكمية المنتجة من السكنات ولاسيما بعد المخطط الرباعي الثاني للفترة الممتدة ما بين 1974 و1981 كانت من نصيب الفئات المتوسطة من إدارات، ومستخدمين وتقنيين وعمال مؤهلين في القطاع العمومي. "قالتجمعات السكنية الكبرى التي تم توزيعها في الفترة ما بين 1974-1981، لم تكن على العموم موجهة للفئات الدنيا من المجتمع. بل كانت موجهة بالدرجة الأولى لتلبية الحاجيات من السكن المواكبة للتطور السريع الذي عرفه قطاع الصناعة والإدارة" (اسماعيل، 2014-2015: د). ومن ثم كما يقول مدني صفار زيتون أن الفئات المقصية من القنوات الرسمية هي التي تلجأ إلى العائلة من أجل توحيد المداخل المادية وغير المادية للحصول على قطعة أرض للبناء معا. "فأمام عجز الميكانزمات الإدارية لإنتاج السكن وقطع أرض للبناء وأمام المضاربة المفروضة على طلب قطع الأرض للبناء في السوق الحرة تعمل المجموعات العائلية على تطوير استراتيجيات تجميع الموارد ولكن دون أن يفرضي هذا بالضرورة إلى إعادة إنتاج الأشكال القديمة للتنظيم العائلي والمجالي والأمر لا يتعلق فقط بتعبئة الموارد من أجل تمويل شراء قطعة الأرض ولكن أيضا العلاقات التي يمكن أن يملكها مختلف أفراد الجماعة مع المصالح الإدارية أو في السوق الموازية من أجل الحصول على قطعة أرض للبناء" (اسماعيل، 2014-2015: 16-17). وفي ظل كل ذلك لا تزال نفس الصيغ ونفس الممارسات تحكم المدينة اليوم ولا يزال السكن العمودي المعد خارج العاصمة والموجه نحو الفئات منخفضة الدخل هو الحل الأمثل اليوم بحسب رأي السلطات الحضرية لمعالجة الصراعات الناجمة عن أزمة السكن والإسكان.

3-2- الأستاذ مدني صفار ورفض المقاربة الثقافية:

وفي معرض تحليله ونقده للخطاب العلمي السائد حول المدينة الجزائرية يشير الأستاذ صفار إلى أن هناك "حقيقتين" رئيسيتين تستمران في تأجيج الخطابات والتحليلات العلمية المفترضة. الأولى يتعلق بالخرافة المنتشرة بشكل أو بآخر منذ استقلال البلاد وهي أن المسؤولية عن التدهور العام وتدهور المباني بشكل خاص والمدن بشكل عام في أبعادها التخطيطية الحضرية والعمرانية يجب أن تُعزى إلى نوع من الافتقار إلى التمدن. والمدينة التي لا تعود إلى عدم كفاءة السلطات المسؤولة عن إنتاج وصيانة المدن في أبعادها المادية والاجتماعية، بل إلى المشاكل الناتجة عن عدم الملاءمة بين النماذج "التقليدية" من المعيشة التي ينقلها المستخدمون ومدينة أوروبية "موروثة"



مبنية وفقاً لمعايير وقيم خارجية أخرى. والثاني الذي يرفض هذه الأطروحة من جهة أخرى يتعلق بالحيوية الهائلة والسرعة القصوى للتحركات السكانية، والتي يصفها البعض بأنها "غزو" والتي من شأنها أن تسهم في "كسر" الهياكل المجتمعية التقليدية وأساليب السيطرة الاجتماعية. مما يؤدي إلى اختفاء ما كان سيبقى جيداً وإيجابياً من حيث العلاقة بالمساحة بين هؤلاء الأفراد من سكان المدن الجدد "المنفصلين" عن انتماءاتهم الثقافية (zitoun, 2009: 22).

ذلك أن مفهوم "حياة المدينة الجزائرية" مبني على صور قوية معينة للتمييز الاجتماعي ومشاركة نموذج مرجعي تقليدي من ناحية أخرى. لذلك كنا نتوقع في سياق مسوحاتنا وأبحاثنا الميدانية أن نجد في مكان العمل أنواعاً مختلفة من الأحياء التي يستولي عليها سكان الجزائر العاصمة ويستهلكونها ولا سيما أولئك الذين يدعون نوعاً من "النبل" إن لم يكن "التمييز" بسبب الولادة بالعاصمة. ومع ذلك فإن ما اكتشفناه هو بالأحرى مفارقة السلوك دون نموذج مرجعي حضري لدى البعض أي عاصمي بالولادة، وقوة هذا المرجع نفسه بين سكان المدن الجديدة. هذه الملاحظة التي ليست جديدة جداً لأنها قد تم تأسيسها بالفعل في سياقات اجتماعية أخرى تقدم مع ذلك بعض الإجابات الجديدة لمشكلة فظاظة السلوك الحضري في الجزائر. لا سيما فيما يتعلق بمسألة معرفة ما هو المنطق والنموذج الذي يزود ويغذي ممارسات الإنتاج وتحويل البيئة المبنية والتي تُفهم على أنها مؤشرات على درجات غرس وتنفيذ القيم الحضرية. فمن خلال الاستطلاع الذي أجريناه، والذي كان قد تم اختيار موقع سكني جماعي عن عمد بين عامي 1985 و1990 يقع على مرتفعات الجزائر العاصمة والذي على عكس المجمعات السكنية الجماعية الكبيرة في شرق الجزائر العاصمة كان محجوراً منذ البداية لعملاء من المديرين التنفيذيين للشركات الوطنية والإدارات المركزية في العاصمة، لا يبدو أن الولادة كعامل تمييز موضوعي كانت عنصراً في انعكاس مزيد من التحضر في السلوك السكني. ومع ذلك فإن المواقف التي لاحظناها في الميدان تُظهر وجود العديد من التحولات والتعديلات في الحيز المنزلي في المجمعات السكنية التي يسكنها الميسورون أو الطبقات المتوسطة العليا إن لم يكن أكثر من تلك التي في "مساكن الفقراء". هل يعني هذا أن متغير "الفجوة الثقافية" كشرط للحوار بين المسكن وقاطنيه من خلال استخدام نفس "اللغة" الرمزية - هذه الفجوة التي حاولنا تحييدها باختيار طبقات اجتماعية "مميزة" مستوطنة عمداً في المساكن "الحديثة". في الواقع لا يبدو أن حجم الأسرة ولا هيكلها ولا حتى مؤشر الاكتظاظ المحسوب وفقاً لمتوسط حجم الأسرة (شخصان لكل غرفة) يحدد التغييرات التي تم إجراؤها. حتى أننا وجدنا على نحو متناقض أنه كلما زاد اتساع الشقق (F4 و F5)، زادت التحولات "الثقيلة". وبالإضافة إلى ذلك فكلما كانت الأسر تنتمي إلى فئة اجتماعية مميزة كانت التحولات "الثقيلة" أكثر تواتراً (zitoun, 2009: 22-25).

وعلاوة على ذلك يُظهر تحليل الاستطلاعات أن "مشتري" المساكن يجرون تحولات كبرى بشكل أكثر منهجية من فئة السكان الأخرى. أخيراً - وهذا مهم من حيث التحليل - يبدو أن مدى التسهيلات المرتبط بمستوى التعليم العالي ليس فقط لرب الأسرة ولكن أيضاً لزوجاتهم خاصة بين الأزواج من المديرين التنفيذيين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و45، من حملة الشهادات العليا وكلاهما نشط. يشكل انتهاك القاعدة "إضفاء الطابع الشخصي" الشديد على المسكن الذي تشير إليه التحولات المدروسة، وممارسات عامة تم تنفيذها دون اعتبار للصورة الخارجية المنعكسة (في حالة إغلاق الشرفات وقضبان النوافذ) ودون مراعاة تغيير الانسجام المعماري لواجهات المباني. لذلك لم يعد من الممكن اعتبار هذه الممارسات خاصة بالبيئات الاجتماعية التي تتميز بفقرها وافتقارها للثقافة وجهلها بقواعد العيش الكريم في المدينة" (zitoun, 2009: 26).



وتبعاً لما قيل سابقاً فإن الحديث عن التدهور المدني ليس مسؤولية السلطة الحضرية وحدها رغم تقصيرها وليست المسؤولية ناجمة عما تم وصمهم اجتماعياً - بالبرانية - رغم ما أنتجوه، فالمسؤولية مشتركة وكل الفئات الاجتماعية معنية. ومع ذلك ليس الهدف هنا هو تحميل المسؤولية لطرف دون آخر وإنما الهدف هو النهوض بالمدينة الجزائرية والكل مسئول في مجاله.

3-3- الأستاذ مدني صفار زيتون وقضية التعامل مع التراث في المناطق الحضرية:

يقول مدني صفار زيتون عندما بدأنا بحثنا في بداية الثمانينيات حول مسألة تحديد ما أطلقنا عليه في ذلك الوقت "نظام الجزائر الحضري"... بدأ بالفعل مناسباً لنا بقدر ما جعل من الممكن ليس فقط فهم خصوصية حقائق احتلال الفضاء ولكن أيضاً خصوصية التعبير عنه بشكل محدد من خلال الآليات الحضرية التي ليس لها مثل في أي مكان آخر في العالم. علاوة على ذلك فإن حقيقة اعتبار أن المبدأ التوضيحي لاستراتيجيات الترويج السكني والاجتماعي للفاعلين الاجتماعيين في الجزائر يعتمد بشكل أساسي على قدرات الأفراد والجماعات على تعبئة مواردهم في سياق يتسم بهيمنة سوق "العلاقات الشخصية". وأخيراً فإن الخيار المتمثل في القول بأن طبيعة الرابط الاجتماعي بالجزائر كمجموعة من التصرفات العقلية والإجراءات العملية انبثق بشكل أساسي من الطريقة التي انخرطت بها الدولة الوطنية الجديدة في المجتمع المدني والحضري خلال فترة التأسيس. "الثورة الحضرية" للاستقلال حول المشاركة المادية والرمزية لـ "غنائم الحرب" للعقارات والأراضي الاستعمارية (zitoun, 1998: 197-200).

ومع ذلك فإنه ومن أي وجهة نظر نظرية يضعها المرء لنفسه تراجعت الحالة الحضرية في الجزائر العاصمة وأثارت مشكلة... تطلبت عملاً لكشف النقاب عن جميع الأبعاد التاريخية والمجتمعية التي أنتجت في خصوصيته. فالنموذج الخلدوني لمدينة "غنائم الحرب" للجماعات الغازية وهو نموذج مدفون تحت "رواسب التاريخ الغرينية" (جاك بيركي) فرض على الفور شبكته لقراءة وتفسير الحركة الواسعة لاستعادة المدينة. لقد ألقت ضوءاً قوياً على عمليات تطوير "القيادات" السياسية والمدنية في هذه المرحلة التأسيسية للميثاق الاجتماعي الجديد الناتج عن إنهاء الاستعمار. تم وضع طريقة الوصول إلى المدينة من خلال ممارسة العنف السياسي في هذا المنظور كمبدأ منظم لجميع السلوك الحضري والإجراءات الاجتماعية في فترة ما بعد الاستعمار. لقد جعل من الممكن إظهار كيف تم صياغة الإجماع الاجتماعي حول تقاسم غنائم حرب العقارات الاستعمارية وأسس لإمكانية فهم الطريقة التي تم بها وضع قواعد الوصول الجديدة على أساس التفاوض السياسي والرمزي. وكذا الصفات المخصصة للأفراد من خلال جودتهم الجوهرية كأعضاء في مجموعة من الانتماء والاعتراف تم تشكيلها من خلال تاريخ مشترك. أخيراً، ألقت ضوءاً قوياً على الظروف التي سادت فيها أسطورة "البضائع الخالية"، والتي شرعت ممارسات الاستيلاء على العقارات السكنية ومصادرة السلطة الحضرية (zitoun, 1998: 197-200). ودائماً وفي ضوء السياق التاريخي - غنائم الحرب - الذي ذكره الأستاذ أنفاً هل لا زلنا نتحدث اليوم عن نفس الأسلوب في التعامل مع العقار المدني، وذلك باعتباره غنيمة وإن زالت كلمة حرب، وهل لا يزال كذلك نفس الأسلوب المبني على هيمنة العلاقات الشخصية، فالكثير من الدلائل لا تزال تشير إلى هذا وذاك.

4- الأستاذ إسماعيل قيرة:

4-1- الأستاذ قيرة ومنطق السياسات الحضرية في حل المشكلات الاجتماعية والفيزيائية:

يشير الأستاذ إسماعيل قيرة هنا ثلاث نقاط جوهرية مرتبطة بمنطق السياسات الحضرية في حل المشكلات الاجتماعية والفيزيائية الأولى منهما تتعلق بمنطلق المقاربة الليبرالية المتبناة والثانية منهما تتعلق بمنطق التسيير



البيروقراطي المسجد لها والثالثة تتعلق بتعاملها مع الجماعات المهيمنة ولهذا نجده يذهب إلى القول بأنه ومهما يكن الأسلوب والمنهج اللذان تتبناه مختلف المداخل التقليدية أو الحديثة لصياغة السياسات الحضرية وحل المشكلات الاجتماعية والفيزيائية فإنه لا يصرف نظرنا عن رؤية تناقضات البناء الاجتماعي الحضري فحسب وإنما يكرس الأوضاع القائمة ويؤدي إلى خلق العديد من الصعوبات النظرية والمنهجية التي تجعلنا نادرا ما نعرف كيف نخطط مدينة ما في ضوء مختلف الضغوط التي تفرض علينا من خارج نطاقنا، وكيف نستطيع أن نكون واثقين بأن أرجلنا قد لمست الأرض لمسا قويا لكي نتمكن فعلا من تنفيذ السياسات التي نقترح؟. وبهذا فلسنا بحاجة إلى الكشف عن قصور "التقنية" أو المدخل التكنوقراطي في معالجته "مشكلات السكان" وإنما نشير إلى أن المتتبع للتراث السوسيولوجي والاقتصادي، يلمس بوضوح أن المشكلة لا تكمن في افتقار المخططين إلى المهارات الفنية الضرورية لوضع المخططات التي تعد لحل المشاكل الموجودة في المدينة أو إقليم ما لكن المشكلة الأساسية تتعلق أكثر بالقضايا المفاهيمية والسياسية وذلك بسبب قبولهم للمعايير والظروف التي يعملون في ظلها، وقبولهم أيضا لمصالح الفئات الحاكمة كحقائق سياسية لا يمكن تجاوزها. فالأفراد الذين دربوا على التخطيط تلقوا تعليما تقنيا مبالغا فيه، وشجعوا على تحرير أنفسهم من الضغوط السياسية بالتزام التقنية والدقة في التصميم والابتعاد كلية عما يمس النظام الاجتماعي القائم. لقد قيل لهم مسبقا بضرورة العمل بهذه الكيفية (المخطط خبير تقني) لضمان رزقهم والمحافظة على حياتهم. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه النظرة على البحث الإمبريقي ومعالجة المشاكل المطروحة (قيرة، 2008: 18).

ومن جهة أخرى تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أن إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والمجالية في أغلب الجهات والمدن قد ارتبط بمصالح الجماعات المسيطرة التي تحدد في الواقع المصلحة الوطنية وتضع السياسات التي تؤثر على ما تتمنى المجموعات المحلية تحقيقه. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن وراء هذا كله قد تكمن سياسة واضحة أو أن واضعي السياسة في المراكز قد يتصرفون بطريقة منسجمة ومتكاملة لمراقبة نشاطات المجموعات المحلية. فثمة أدلة وافية توحى بتزايد حدة الصراعات والاختلافات فيما بين المجموعات سواء في المراكز أو في مختلف مناطق الوطن. فمختلف السياسات التي ظهرت عكست وبكل وضوح عملية مساومة يتم عن طريقها تعديل الأولويات حسب التغيير الذي يحدث في ميزان القوة داخل الطبقة الحاكمة التي تعمل على ضمان استمرارية مصالحها وتكريس الأوضاع القائمة (قيرة، 2008: 19).

4-2- الأستاذ إسماعيل قيرة النمو العشوائي ومشكلات المدينة:

في محاولته لمقاربة النمو العشوائي ومشكلات المدينة يتجاوز الأستاذ إسماعيل قيرة هنا الأسباب التي ذكرناها سابقا لبحث في النتائج المترتبة عن ذلك إذ يذهب إلى القول بأنه إذا كان بعض الباحثين يركزون على النمو العشوائي غير المخطط وفساد البيئة، فإن البعض الآخر يعير أهمية خاصة لعدم كفاءة الأجهزة الرسمية وقصور المدينة ككيان فيزيقي واستمرار تربيته (قيرة، 2008: 16).

ليخلص إلى أن النمو العشوائي فاقم مشكلات المدينة فقد أدى النمو العشوائي للمدينة وعدم الاهتمام بالمساحات الخضراء وأماكن الترويح إلى ظهور نسيج عمراني لا يسمح بتحقيق الإشباع الاجتماعي والنفسية وتحقيق الذات. إنه عبارة عن تجمع سكاني لا تتوفر فيه الشروط الملائمة للحياة. ولقد ساعد هذا الوضع على تحول الأحياء السكنية إلى ملاعب و"مواقف للحيطيس"، وانتشار الفساد، والسرقة، والاعتداء، والشعور بعدم الأمن، وانتشار المخدرات وكل الأمراض الاجتماعية التي عمقت من جذور ثقافة الفقر وانتشارها وزادت من طغيان ثقافة الشارع... ذلك أن



سوء التوزيع المساحي والجغرافي للأنشطة والخدمات والجماعات الاجتماعية وهدر الأرض الحضرية، وسوء استغلالها وبناء الأحياء السكنية الجرداء من محيطها الاجتماعي الطبيعي وغياب الطابع الجمالي والتخطيطي يؤكد طروحات أنصار الحتمية الايكولوجية والمدخل السوسيو ثقافي بأن الموقع الفيزيقي يدفع بالأفراد إلى الانخراط في أنماط معينة من العلاقات. وفي هذا الإطار تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الأحياء التي تجمع في أساسها كل شرائح وفئات المجتمع، ارتبطت بتدعيم الثقافة الشعبية، والعنف اللفظي، والصراعات والنزاعات ذات الأسباب التافهة، وسيران الإشاعة و"القال والقال"، وانتشار الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة (قيرة، 2008: 17-18). ومن منا ينكر أننا إزاء وضعية تبرز انحسار قيم إيجابية محددة كالعمل، والتضامن والمسؤولية لصالح مظاهر كالفساد والقمع والمحسوبية وعدم الكفاءة. من منا ينكر اتساع رقعة الفقر والبطالة والتهميش و"الحقرة"، فضلا عن اتسام وضعنا بالتردي وباحتمالات متعاضمة لاستمرار هذا التردي في المستقبل... ذلك، أن صعود حملة ثقافة الشارع والحثالة الاجتماعية والفاقدين لمعيار الحضرية، إلى مختلف المراكز زاد من عمليات التعتيم والتضليل والتجهيل والتعمية. وأدى إلى تفريخ العديد من المشكلات مثل: الفقر، والبطالة، والأحياء المتخلفة، وتضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية (الاقتصاد الهامشي) (قيرة، 2009: 16-17).

4-3- الأستاذ إسماعيل قيرة والقلق من تعاظم القطاع الحضري غير الرسمي وفئاته في المدينة:

من الملاحظ وأن الكثير من كتابات الأستاذ تناولت قلقه الدائم من تعاظم القطاع الحضري غير الرسمي وفئاته في المدينة، لما لهما من أثر سلبي لا على المدينة فحسب وإنما على فئاتها الهشة أيضا وهو ما من شأنه أن يؤثر بالنتيجة على صورة المدينة. وللإشارة فإسماعيل قيرة يستخدم مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي، من أجل فهم التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والديمقراطية (قيرة، 2009: 19). حيث عمد إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية الحضرية غير الرسمية في المجتمع الجزائري والتي سعى من خلالها لتشخيص أوضاعها الواقعية في ضوء الشواهد والمبررات التي يمدها بها الواقع الاجتماعي الجزائري (بوزيدي، 2017: 12). ويرى أن "تعاظم دور القطاع الحضري غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري. ولا ريب أن هذه الأنشطة ليست امراً معزولاً عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي وعجزه في الاستجابة للزيادات السريعة في عدد المترشحين للعمل وهذا ما ينعكس في تركيب سكان المدينة الجزائرية... إنها مؤشر... لتحديد الوزن الفعلي لفئات القطاع الحضري غير الرسمي التي تشغل حيزاً اجتماعياً كبيراً في البنية الطبقيّة للمدينة الجزائرية المعاصرة.... وتفرخ العديد من الفئات المحرومة والمهمشة التي يتعاظم دورها في تحديد اتجاهات التطور، وفي نفس الوقت يتزايد جذبها إلى حلبة الصراع من أجل الوصول إلى "مواقع النفوذ لجمع النقود" أو مواقع التهريب والتخريب" (قيرة، 2009: 18). ومن ذلك فالهامشيون الحضريون يتعرضون لصور من المحاصرة والاستغلال فخلال السنوات الماضية طالعنا العديد من الصحف والمجلات بأخبار متفرقة عن عمليات التهميش والاستغلال الذي تقع هذه الفئات الاجتماعية ضحية لها (قيرة، تدويل الاقتصاد غير الرسمي وصعود الحثالة الاجتماعية، 2009: 19). ذلك أن القطب الهامشي يتكون من فئات اجتماعية ليست لها مهارة أو تجربة القطاع الرسمي الأمر الذي يجعل أملها ضئيلاً للحصول على عمل فيه. وهذه الفئات تنقسم إلى قسمين أساسيين يتضمن الأول منها أولئك العاملين في القطاع غير الرسمي والمعتمدين عليه كمصدر رزق في حين يتضمن الثاني الحثالة الاجتماعية واللصوص والمنحرفون ومن لف لفهم (قيرة، 2009: 25).



والخلاصة أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت الأنشطة الحضرية غير الرسمية تقدم حلا لازمة أو تزيد من حدتها أم أنها مجرد ظاهرة مرضية. إنها بحد ذاتها تعبير عن تناقضات البناء الاجتماعي فلو لم يكن هذا البناء يعاني من بعض التناقض والخلل لما ظهر في المجتمع عناصر بشرية تشغل تشغيلا منقوصا. هذا التشغيل ما هو إلا تعبير عن خلل البناء الحضري والخلل في هذا الأخير ما هو إلا نتاج مظاهر سوء الأداء والتناقض (قيرة، 2009: 25).

خاتمة:

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن:

- * المدينة الجزائرية عرفت تغيرات جذرية حيث طالها التوسع الحضري ونمت نمو فوضويا في غالبية جوانبها دون مراعاة لحاجيات الإنسان.
- * أن المدينة الجزائرية هي منتج سياسي له شحنته الأيديولوجية وهي تبنى على الأيديولوجية الليبرالية الجديدة والتي تتماشى مع "قانون" السوق.
- * أن المدينة في الجزائر ليست من صنع السلطات وحدها وأن هناك تأكيدا متكررا إلى حد ما على المشاركة الضرورية لجميع الفاعلين بما في ذلك المجتمع المدني.
- * تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أن إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والمجالية في أغلب الجهات والمدن قد ارتبط بمصالح الجماعات المسيطرة.
- * مفهوم "حياة المدينة الجزائرية" مبني على صور قوية من التمييز الاجتماعي ولد بلاد في مقابل الريفي والفقير في مقابل الغني....
- * تدهور المباني بشكل خاص والمدينة بشكل عام في أبعادها التخطيطية الحضرية والعمرانية وجدلية الافتقار إلى التمدن وعدم كفاءة السلطات المسؤولة عن إنتاج وصيانة المدن وكذا الحيوية الهائلة للتحركات السكانية والتي يصفها البعض بأنها "غزو".

- قائمة المصادر والمراجع:

- Ammara Bekkouche, *La ville dans tous ses états*, -Alger, Casbah Editions 1997.-CoIl Réflexions, 3, Notes de lecture, *Insaniyat* n°5, mai-août 1998.
- M. Safar Zitoun (2000), *Stratégies patrimoniales et urbanisation*, Alger 1962-1992, Paris: L'harmattan Villes Et Entreprises.
- Madani Safar Zitoun, (2009), Digressions sur l' Algérois: l'habiter des classes moyennes algéroises ou l'introuvable référent citadin. *Les Cahiers d'EMAM*, (18).
- Madani Safar Zitoun, (1998), *Stratégies sociales et appropriation de l'espace: le cas de la ville d'Alger. Insaniyat*, Oran, (05).
- Madani Safar Zitoun, Présentation, *Insaniyat*, Oran, 44-45, 2009.
- Rachid Sidi Boumedine et Pierre Signoles, «Les villes nouvelles en Algérie: une question apparemment réglée, mais une réalité complexe», *Les Cahiers d'emam* [En ligne], 29 | 2017, mis en ligne le 13 décembre 2016, consulté le 29 novembre 2022. URL: <http://journals.openedition.org/emam/1323>; DOI: <https://doi.org/10.4000/emam.1323>
- Saïd Belguidoum, «Sidi Boumedine Rachid, Bétonvilles contre bidonvilles. Cent ans de bidonvilles à Alger, préface de Jim House, Alger, APIC Editions, 2016.», *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, 145 | 2019.
- إسماعيل قيرة، (2008)، *العولمة الأبعاد والمشكلات، عصر المشكلات لوحة سوداء وأرقام مخفية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، سكيكدة، 02 (01)، فيفري 2008.*



- إسماعيل قيرة، (2009)، تدويل الاقتصاد غير الرسمي وصعود الحثالة الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، سكيكدة، 03 (01) ماي 2009.
- بوزيدي سليمان، (2017)، دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، الشلف، 04 (01)، جوان 2017.
- شوقي قاسمي، صباح سليمان، (2019)، إشكالية توزيع السكن العمودي الإيجاري في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية، ورقلة، 04 (11)، ديسمبر 2019.
- عامر إسماعيل، (2014-2015)، الاستراتيجيات العائلية في تشكيل المدينة بواسطة البناء الفردي: دراسة أحياء البناء الفردي لمدينة بجاية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر 2.
- عبد الحميد دليمي، (2001)، المدن الجزائرية والعولمة، جامعة منتوري، قسنطينة.
- عبد الحميد دليمي، (2004)، السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.
- عبد الحميد دليمي، (2007)، المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 12(07)، نوفمبر 2007.
- عبد الحميد دليمي، (2007)، المفارقة الحضرية، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، 01(18)، جوان 2007.
- عبد الحميد دليمي، (2008)، أزمة الإيواء والسكن والطبقة الشريفة في الجزائر، مجلة الإحياء، باتنة، 01 (10)، ديسمبر 2008.
- عبد الحميد دليمي، (د ت)، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.

